

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

المبادئ والممارسات المسؤولة للدول الحائزة للأسلحة النووية*

ورقة عمل مقدمة من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

1 - إن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بوصفهما من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحائزة للأسلحة النووية، تؤكد من جديد بيان القادة المشترك بشأن منع الحرب النووية وتجنّب سباقات التسلّح المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2022، ولا سيما فكرة أنه ليس هناك منتصرٌ في الحرب النووية وأنها حرب يجب ألا تخاض أبداً. وتمثل المبادئ والممارسات المسؤولة التالية الطرق التي تواصل بها حكوماتنا المضيّ قدماً بتنفيذ بيان القادة، بما يتّسق مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعترف بالمسؤولية الخاصة التي تملينا أن نكون أمناء على الأسلحة النووية متحلّين بالمسؤولية، وأن نعمل باستمرار على تهيئة الظروف التي تسمح بإزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف. ونرى أن هذا الأمر مهم بشكل خاص في ظل البيئة الأمنية التي شهدت تغييراً شديداً على إثر الحرب العدوانية غير المبرّرة وغير القانونية التي شنتها روسيا على أوكرانيا، وعلى إثر الإجراءات النووية الروسية المتهورة. وما زلنا ندعو روسيا إلى الكفّ عمّا تطلقه من خطاب وما تتّبعه من سلوك في الشأن النووي بشكل غير مسؤول وخطر، وأن تقي بالتزاماتها الدولية، وأن تلتزم مجدداً - قولاً وفعلاً - بالمبادئ المكرّسة في البيان الأخير الصادر عن قادة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

نزع السلاح وتحديد الأسلحة

2 - نحن نؤكد دعمنا المستمر للجهود الرامية إلى خفض المخزونات النووية العالمية، بما في ذلك من خلال اتفاقات المعاملة بالمثل التي يمكن التحقق منها، وبطريقة تعزز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي. ونسلّم بضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات بشأن تحديد الأسلحة النووية وتحقيق الاستقرار الاستراتيجي. ونلاحظ باهتمام المقترحات المعروضة في هذا الصدد في مبادرات من قبيل مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. وعلى

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرغم من ضخامة التحديات، فإننا نرى أن هناك عددا من التدابير المجدية القابلة للتحقيق التي ينبغي اللجوء إليها الآن لإحراز تقدّم على الطريق نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية:

- '1' نحن نسعى إلى مراقبة التنافس في مجال التسلّح النووي والحد من هذا التنافس من خلال المعاهدات الرسمية لتحديد الأسلحة التي تقوم على المعاملة بالمثل ويمكن التحقق منها، وكذلك من خلال التدابير الأقل رسمية الرامية إلى بناء الثقة والحد من المخاطر وغير ذلك من الأهداف المتصلة بمنع نشوب النزاعات. ونسلّم بأن أحد الأهداف الأساسية لتحديد الأسلحة النووية هو تقليل احتمالات استخدام الأسلحة النووية عن طريق تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وتحسين الأمن المتبادل، وتعزيز الثقة والشفافية؛
- '2' نحن ندعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولنلتزم بإدخالها حيز النفاذ. ونحن مستمرّون في تطبيق الوقف الذي التزمنا به وفقا لمعيار القوة التفجيرية الصفرية، بما يتسق مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو جميع الدول المعنية إلى إعلان مثل هذا الوقف والحفاظ عليه؛
- '3' ندعو جميع الدول المعنية إلى الانضمام إلينا في فرض وقف طوعي على إنتاج المواد الانشطارية لغرض الاستخدام في الأسلحة النووية، ودعم الإطلاق الفوري لعملية تفاوض في مؤتمر نزع السلاح حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بهدف وضع حد أقصى لكمية المواد المستخدمة في الأسلحة النووية؛
- '4' نحن مستمرّون في تقديم الضمانات الأمنية الوطنية بنوعها السلبي والإيجابي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة للأسلحة النووية، وما زلنا نلتزم بهذه الضمانات بمجرد تقديمها؛
- '5' نحن مستمرّون في استكشاف المسائل السياسية والعسكرية والتقنية المعقّدة العديدة التي سيتعين حلّها إذا أرادت الدول الحائزة للأسلحة النووية خفض ترساناتها وإزالتها في نهاية المطاف بشكل يمكن التحقّق منه، ومنع الأسلحة النووية من الظهور مجددا.

الحد من المخاطر: الحفاظ على الإنجاز المتمثل في عدم حدوث أي حالات استخدام للأسلحة النووية منذ عام 1945

3 - نحن نرفض الخطاب غير المسؤول المتعلّق باحتمال استخدام السلاح النووي والذي يتم إطلاقه بقصد الإكراه العسكري أو التهيب أو الابتزاز. ونذكّر بأن الأسلحة النووية - طالما بقيت - ينبغي أن تخدم الأغراض الدفاعية وتردع العدوان وتمنع الحرب. ونحن مستمرّون في العمل على الحفاظ على نظام دولي منفتح وشامل للجميع وقائم على القواعد، حيث تظل العلاقات الدولية محكومة بالقانون، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، مع امتثال جميع الدول لالتزاماتها القانونية الدولية. وما زلنا ننهض بما يقع على عاتقنا، بوصفنا من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الحائزة للأسلحة النووية، وأيضا، وبشكل منفصل، بوصفنا من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، من مسؤولية عن تعزيز السلام والأمن الدوليين والنهوض بتنفيذ المعاهدة من جميع جوانبها.

4 - ونحن ملتزمون بالحد من خطر نشوب نزاع نووي قد تكون له عواقب بعيدة المدى تلحق بالجميع. ويظل هذا الأمر يمثل أولوية. ومن شأن أي استخدام للأسلحة النووية أن يغيّر بشكل جذري طبيعة أي نزاع. ووفقاً للعقيدة الوطنية لكل منا، نشدد على أن فكرة استخدام الأسلحة النووية ينبغي ألا تُطرح إلا في الحالات القصوى التي يلزم فيها الدفاع عن النفس، ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وبينما نقرّ بأن العمل على الحد من المخاطر الاستراتيجية لا يحلّ محلّ التزامات نزع السلاح، فإننا نرى في ذلك خطوة تكميلية وضرورية للحد من خطر نشوب النزاعات النووية وتعزيز الثقة والأمن المتبادلين.

5 - وبناء على ذلك فإننا نؤكد أهمية الحد من المخاطر الاستراتيجية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى درء الحروب، وإدارة الأزمات، وتخفيف الضغوط التصعيدية، وما يتصل بذلك من إجراءات. وفي حين أن البيئة الأمنية الحالية تشكّل تحدياً، فإننا مستمرون في السعي وراء الفرص السانحة للحد من المخاطر الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز بناء الثقة والقدرة على التنبؤ من خلال الحوار، وزيادة التفاهم، وإنشاء أدوات فعالة لإدارة ومنع الأزمات. وتقدّم المبادرات القائمة بالفعل مساهمات بناءة ومحمودة في هذه المسألة. ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين لتحديد عناصر الحد من المخاطر التي يمكن للمؤتمر الاستعراضي تأييدها. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- 1' نحن نؤكد الأمل في الحفاظ على الإنجاز المتمثل في عدم حدوث حالات استخدام للأسلحة النووية منذ عام 1945، ونؤكد هول ما هو على المحك في هذا الصدد؛
- 2' نحن نسعى إلى تعزيز الحوار فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، لزيادة التفاهم والحد من مخاطر التفسير الخاطئ وسوء التقدير؛
- 3' نحن ملتزمون بالشفافية حيال السياسة والعقيدة والميزنة النووية، بما في ذلك إطلاع عامة الجمهور على المعلومات المتعلقة بخطط التحديث وأهداف الردع النووي، ونشجّع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا؛
- 4' نحن لا نوجّه أسلحتنا النووية صوب أراضي أي دولة أخرى، وسنواصل دعم هذا الامتناع والالتزام به؛
- 5' نحن مستمرون في وضع السياسات والإجراءات لضمان وجود عملية واعية تتيح للقادة وقتاً كافياً لجمع المعلومات والتفكير في مختلف البدائل عند حدوث الأزمات؛
- 6' نحن نحتفظ بتدابير نووية وطنية فعّالة، وبما يترافق مع هذه التدابير من تشريعات، لضمان بقاء الأسلحة النووية آمنة ومأمونة وخاضعة للرقابة الإيجابية المستمرة منعاً لوقوع الحوادث العرضية والأحداث والتفجيرات غير المأذون بها؛
- 7' تماشياً مع السياسة القائمة منذ أمد بعيد، سنحافظ على الرقابة البشرية والدور البشري في جميع الإجراءات التي لها دورٌ حرج في إرشاد وتنفيذ القرارات السيادية المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية؛
- 8' نحن على استعداد للعمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل إقامة وتعزيز قنوات اتصال آمنة بين عواصم الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن خلال هذه الخطوة

المتواضعة، ضمن أمور أخرى، يمكن تحسين التواصل والشفافية، بما في ذلك خلال الأزمات؛

9' نحن مستمرّون في تشجيع البحوث والحوار المتعدد الأطراف بشأن متطلبات وتدابير تحديد الأسلحة النووية والتحقّق من نزع السلاح في المستقبل، على أن يكون هناك دور في هذا الصدد لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الدولية المعنية بالتحقق من نزع السلاح النووي.

6 - ومعاودة عدم انتشار الأسلحة النووية هي منبر مركزي لتخفيف التوترات الدولية وتهيئة الظروف للاستقرار والأمن والثقة بين الدول. وهي لا تزال تمثل حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتقع على عاتق كل دولة طرف مسؤولية المشاركة بنشاط وبحسن نية في النهوض بأهداف المعاهدة. وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور محوري في تنفيذ التزامات المعاهدة من خلال تيسير التعاون النووي السلمي وتنفيذ الضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، للتحقق من الطابع السلمي للأنشطة النووية. وإلى جانب الوكالة، تضطلع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمر نزع السلاح أيضا بأدوار رئيسية في النهوض بأهداف معاهدة عدم الانتشار.

7 - وبهذه الروح، سنواصل العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة الدول التي ترغب في تطوير صناعة الطاقة النووية المدنية على القيام بذلك بطرق آمنة ومأمونة تقلل إلى أدنى حد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية أو ظهورها من جديد. ونحن مصمّمون على منع انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية، وعلى تعزيز الأمن النووي العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل التنفيذ المتّسق لتدابير عدم الانتشار، وسنواصل تقديم المساعدة العملية في هذا الميدان للدول الأطراف الأخرى.

8 - وسيستلزم إحراز التقدم إقامة تحالف واسع النطاق يشمل الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية. ونحن نؤيد إجراء حوارات شاملة للجميع تضمّ المسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتحديد المخاوف المشتركة ومجالات الاهتمام المشترك. ولئن كانت لدينا مسؤولية خاصة، فإن التقدّم صوب إزالة الأسلحة النووية يستلزم مشاركة نشطة من المجتمع الدولي بأسره لتهيئة البيئة السياسية والأمنية اللازمة. ويجب أن تكون التعددية أساس نهجنا، وينبغي أن نعمل معا لتعزيز هذه المؤسسات ذات الأهمية الحيوية لمستقبل النظام الدولي.